



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه  
صلى الله عليه وسلم

www. **Ghaemiyeh** .com  
www. **Ghaemiyeh** .org  
www. **Ghaemiyeh** .net  
www. **Ghaemiyeh** .ir

اصفهان



آية الله شيخ

منير الدين بروجردي اصفهاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# قبض الوقف

کاتب:

منیر الدین بروجردی اصفهانی

نشرت فی الطباعة:

مرکز تحقیقات رایانه ای حوزه علمیه اصفهان

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

## الفهرس

٥	الفهرس
٧	قبض الوقف
٧	اشاره
٧	اشاره
١٠٩	قبض الوقف
١٠٩	اشاره
١٠٩	مقدمه [محقق]
١١١	تحقيق الكلام فى المسأله يقتضى رسم مقامات:
١١١	المقام الأول: فى معنى القبض
١١٥	المقام الثانى: [فى الإشكال على النراقى فى قبض فى غير المنقول]
١١٥	المقام الثالث: فى قبض المنقول
١٢١	المقام الرابع: لا فرق فى القبض فى غير المنقول بين البيع و الرهن و الوقف و غيرها.
١٢١	المقام الخامس: هل يتوقف القبض على إذن الواقف
١٢٣	المقام السادس: هل يكتفى باللفظ الصريح مع عدم وجود التخليه التامه؟
١٢٣	المقام السابع: لو أمر الواقف الموقوف عليه بالقبض و لم يقبض حتى مات الواقف
١٢٦	المقام الثامن: قد ظهر مما ذكرنا أنه لو أمر بالقبض مع التخليه التامه
١٢٦	المقام التاسع: لا يشترط الفوريه فى القبض
١٢٧	المقام العاشر: ينبغى أن يعلم أن القبض المعتبر شرعا فى الوقف إنما هو بالنسبه إلى البطن الأول.
١٢٧	المقام الحادى عشر: إذا كان البطن الأول متعددا
١٢٨	المقام الثانى عشر أو الثالث عشر: الظاهر أنه لا خلاف و لا إشكال فى أن قبض الولي لما هو ولي عليه كقبضه
١٣٠	المقام الرابع عشر: إذا كان الموقوف قبل (كذا فى النسخه) واقعا فى يد الموقوف عليه بالغصب
١٣١	المقام الخامس عشر: فى اشتراط مضي الزمان فى القبض الحادث.
١٣١	المقام السادس عشر: لو كان الموقوف منقولا أو غير منقول غائبا غيبه لا يصدق معها القبض
١٣٢	المقام السابع عشر: قد عرفت كفايه قبض الأب عن أولاده الصغار.

المقام الثامن عشر: [وقف العين المستأجره] ١٣٢

تعريف مركز ١٣٦

نام کتاب: قبض الوقف موضوع: فقه استدلالی نویسنده: اصفهانی، منیرالدین بروجردی تاریخ وفات مؤلف: ۱۳۴۲ ه ق زبان: عربی قطع: وزیری تعداد جلد: ۱ ناشر: انتشارات مرکز تحقیقات رایانه ای حوزه علمیه اصفهان تاریخ نشر: ۱۴۲۶ ه ق نوبت چاپ: اول مکان چاپ: اصفهان- ایران شابک: ۴-۰-۹۶۱۰۸-۹۶۴ محقق / مصحح: مهدی باقری- بخش احیاء تراث مرکز تحقیقات رایانه ای حوزه علمیه اصفهان ملاحظات: این کتاب در " میراث حوزه اصفهان " دفتر دوم چاپ شده است





































































































































































































































## قبض الوقف

### اشاره

آیه الله شیخ منیر الدین بروجردی اصفهانی (۱۳۴۲ ه. ق) تحقیق و تصحیح: مهدی باقری

بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمه [محقق]

یکی از چهره های درخشان علمی شیعه در قرن چهاردهم هجری فقیه محقق و اصولی مدقق علامه آیه الله العظمی حاج آقا منیر الدین بروجردی احمدآبادی اصفهانی است. وی نواده دختری میرزا ابو القاسم گیلانی معروف به میرزای قمی صاحب قوانین الاصول، و از شاگردان میرزا فقیه محقق آیه الله العظمی حاج شیخ محمد باقر نجفی مسجد شاهی است وی در زمان حیات مرجع مراجعات و سؤالات شرعی مردم اصفهان بوده و به پیروی از استاد گرانقدر خویش در مسائل اجتماعی اهتمام خود را مصروف داشته و در جریان تحریم تنباکو که ابتدا از اصفهان شروع شد حامل پیام علمای این شهر به سامرا و دریافت حکم تحریم از طرف مرجع نامدار شیعه مرحوم میرزا محمد حسن شیرازی بود.

در محضر این فقیه برجسته شاگردانی تربیت شدند که از آن جمله می توان به علامه

حاج آقا رحیم ارباب، سید احمد صفائی خوانساری صاحب کشف الأستار، حاج شیخ محمد علی یزدی، سید محمد تقی فقیه احمدآبادی صاحب مکیال المکارم، شیخ محمد باقر فقیه ایمانی صاحب آثار فراوان، سید محمد باقر میر محمد صادقی، شیخ مجدالدین نجفی مشهور به مجد العلماء و فرزند نابغه او شیخ اسماعیل بروجردی که در جوانی رحلت نمود اشاره کرد.

مرحوم حاج آقا منیر آثار ارزنده ای نیز از خود به یادگار نهادند که متأسفانه همچون کتابخانه عظیم و کم نظیر ایشان پس از وفات او پراکنده شد و تنها رساله ارزشمند «الفرق بین الفریضه و النافله» به چاپ رسیده که در نوع خود بی نظیر است.

از دیگر آثار او مجلّدی بزرگ در اصول فقه، رساله ای مفصّل در مقدّمه واجب به خط آن مرحوم موجود است.

نسخه خطی این دو رساله در کتابخانه آستان قدس رضوی و ضمن کتاب های اهدائی مقام معظم رهبری، حضرت آیه الله العظمی خامنه ای - مدّ ظلّه العالی - موجود است که به همت استاد معظم آیه الله حاج شیخ هادی نجفی تهیه و در اختیار این جانب قرار داده شده و در حین تحقیق نیز از ارشادات راهگشا و مفید ایشان و همچنین راهنمایی های صدیق فاضل و گرامی آقای رحیم قاسمی بهره فراوان برده ام.

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمین

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَ بِهِ نَسْتَعِينُ

أَمَّا؛ بَعْدَ فَهذِهِ وَجِيزِهِ شَرِيفِهِ مَتَكَفَّلِهِ بِيَانِ الْجَوَابِ الَّذِي أَفَادَهُ مَوْلَانَا الْأَعْظَمُ حَجَّهَ الْإِسْلَامِ وَ الْمُسْلِمِينَ عِمَادَ الْمَلَّةِ وَ الدِّينِ أَسْتَاذَ الْفُقَهَاءِ وَ الْمُجْتَهِدِينَ فِي مَسْأَلِهِ الَّتِي حَارَ فِي تَنْقِيحِهَا عُقُولُ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ وَ كَلَّتْ مَرَآكِبُ اسْتِعْدَادَاتِهِمْ عَنِ اسْتِيفَاءِ مَعَارِجِهَا فِي دَهْرِهِ.

فَبَعْدَ مَا اخْتَلَفَتْ آرَأُوهُمْ فِيهَا اسْتَرَشَدُوهُ فِي كَشْفِ مَا فِيهَا مِنَ الْمَعْضَلَاتِ، وَ اسْتَمَدُّوا مِنْهُ فِي تَأْسِيسِ قَوَاعِدِهَا وَ تَبْيِينِ مَدَارِكِهَا.

وَ كَانَ أَصْلُ الْخِلَافِ وَقَعَ فِي عُلَمَاءِ الْعَصْرِ فِي أَنَّهُ: هَلْ يَكْتَفَى فِي تَحَقُّقِ الْقَبْضِ الْأَمْرُ بِهِ أَمْ لَا؟

فَقَالَ - مَدَّ ظَلَّهُ الْعَالِي - عَلِيٌّ مَا فِي رِسَالِهِ مَكْتُوبِهِ بِإِمْلَائِهِ الشَّرِيفِ: أَمَّا

**تَحْقِيقُ الْكَلَامِ فِي الْمَسْأَلَةِ يَقْتَضِي رِسْمَ مَقَامَاتٍ:**

**المقام الأول: في معنى القبض**

تَحْقِيقُ الْكَلَامِ فِي الْمَسْأَلَةِ يَقْتَضِي (١) رِسْمَ مَقَامَاتٍ:

الظَّاهِرُ - بَلِ الْمَقْطُوعُ - عَدَمُ ثُبُوتِ الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ لِهَذَا اللَّفْظِ؛ لِعَدَمِ كَوْنِهِ مِنَ الْمَاهِيَّاتِ

المخترعه؛ و عدم إشاره فى دليل إليه؛ و لم يصدر دعواه صريحه من فقيه و لا- اعتبار بما يتوهم من بعض العبائر، فلا بدّ من الرجوع إلى اللغه و العرف ثمّ يلاحظ هل معناه العرفى مغاير لها أو موافق لها، و على الأوّل فيؤخذ بالثانى إذا علمنا فى زمان الصدور أو مطلقا على اختلاف الوجوه فى ترجيح العرف على اللغه؛ و على الثانى فيؤخذ بما اتّفقا فيه.

و اعلم! أنّه ذكر فى الصحاح: «قبض: قبضت الشىء قبضا: أخذته. و القبض: خلاف البسط، و يقال: صار الشىء فى قبضتك و فى قبضك أى: فى ملكك؛ و دخل فلان فى القبض- بالتحريك- و هو: ما قبض من أموال الناس (١)» و فى المصباح المنير: «أنه: الأخذ (٢)» و فى نهايه ابن أثير: «الأخذ بجميع الكفّ (٣)»؛ و فى القاموس: «قبضه بيده يقبضه: تناوله بيده (٤)»؛ و فى الجمع: «قد صار الشىء فى قبضتك أى: فى ملكك، و قبضت الشىء قبضا: أخذته (٥)»؛ و فى تاج العروس بعد ما فى القاموس: «ملاسه- كما فى العباب- و هو أخصّ من قول الجوهريّ: قبضت الشىء قبضا! و يقرب منه قول الليث: القبض جمع الكفّ على الشىء- ... إلى أن قال- و قبض عليه بيده: أمسكه، و يقال: قبض عليه، و به، يقبض قبضا: إذا انحنى عليه بجميع كفّه (٦)». و حكى فى الرياض عن جماعه منهم أنّه «القبض باليد، أى: الأخذ بها (٧)»؛ و هو المحكى عن كشف الرموز، (٨) بل ظاهر اتّفاق اللغويين.

و أمّا فى العرف فيظهر من جماعه ظهوره عند الإطلاق فى الأخذ باليد، فيكون موافقا مع اللغه؛ و قالوا: إنّ الأصل عدم التغير، فالأخذ هو المعنى الحقيقى، و غيره ممّا يقوله الفقهاء [من] (٩) أنّ القبض فى الحيوان نقله و فى غير المنقول التخليه من المعانى المجازيه. و صرح

١- صحاح اللغه ٣: ١١٠.

٢- المصباح المنير: ٤٨٨.

٣- النهايه ٤: ٦.

٤- القاموس المحيط ٢: ٣٤١.

٥- مجمع البحرين ٤: ٢٢٥.

٦- تاج العروس ١٩: ٥.

٧- رياض المسائل ٨: ٢٢٧ (الطبعه الحديثه).

٨- كشف الرموز ١: ٤٧٠-٤٧١.

٩- ليس فى المتن و لكن يقتضيه السياق.



بعض المحققين: (١) «أنَّ المعنى الحقيقي هو السلطان الحاصل للقابض من المقبوض منه برفع موانع التصرف عنه، سواء كان من قبله أو من قبل غيره، و تخلَّى بينه وبينه؛ فيكون الأخذ أحد أطراف المعنى الكلِّي. و كذا التخليه في غير المنقول، إذ ليس المراد بالتخليه التخليه الفعلية التي هي فعل المتخلَّى - بالكسر لأنها توافق الأجناس».

و ليس الكلام فيه، بل لم نجد استعمال القبض فيها، و لذا يذكرون كلَّ واحد مقابل الآخر؛ بل المراد فيها وجدان الشيء مخرَّباً بينه وبينه كأخذه، سواء كان هناك دافع و مخرَّباً أولاً، فيكون القبض مفهوماً كلياً له مصاديق متعدّده - كأخذ باليد و النقل و التخليه و غيرها - و اقتصار أهل اللغة على الأخذ باليد ليس للحصر، بل لكونه أظهر الأفراد و أشهرها. كما في غيره من نظائره، كلفظ «النقض» فإنهم فسروه بنقض الحبل (٢) مع إطلاقه في الأمور الحسيه و غيرها كنقض العهد؛ و كذا «العقيد»، قالوا: إنّه من عقدت العقيدته مع كونه حقيقه في المحسوس و المنقول.

و يحتمل أن يكون معناه الحقيقي ما هو أخصّ من الثّاني و إن كان أعمّ من الأوّل، و هو الاستيلاء الفعلي الخاصّ الصادر عن القابض بتصرف منه في المقبوض؛ و عليه فيكون الأخذ باليد و النقل في الحيوان من أفراد المعنى الحقيقي، و يكون وجه الاقتصار ما مرّ لكي يخرج التخليه من ذلك، لأنّ مجرد التخليه لا يوجب حصول الاستيلاء المذكور، لأنّها ليست إلّا عباره عن سلطان القابض على المتصرف عرفاً و عادة. فربّما يحصل ذا و لا - يحصل الاستيلاء الخاصّ لعدم حصوله إلّا بالتصرف، بل لاستيلاء بهذا المعنى في غير المنقول يحصل بالدخول فيه و الخروج؛ فاكتفائهم بها فيه عن القبض للدليل الخاصّ، و هو الإجماع.

١- و هو صاحب الجواهر راجع جواهر الكلام ٢٣: ١٥٠.

٢- صحاح اللغة ٢: ٥١٠، مفردات غريب القرآن: ٥٠٤، تاج العروس ٥: ٩٣. و انظر في هذا المجال تفسير القرآن الكريم [آيه الله السيّد مصطفى الخميني] ٥: ١٦، المسأله الحاديه عشر.

و أما الكيل و الوزن فهما من أفراد المعنى الحقيقي، بل هو أخصّ من الكلّ.

و كذا النقل من مكان إلى مكان، فهو داخل في المعانى الثلاثة مع عدم تماميته إلّا بدليل لحصول الاستيلاء الخاصّ بالركوب و هو واقف في مكانه، بل يحصل بأخذ الزمام.

اللهمّ إلّا أن يكون ذلك أيضا من أظهر الأفراد، كما عرفت في اللغه.

و الأمول مختار جمع من الأفاضل؛ (١) و الثاني مختار شيخ مشيختنا في الجواهر (٢)؛ و الثالث مختار الفقيه في شرح الخيارات. (٣)

و الأقوى هو الثاني؛ و الشاهد عليه الوجدان المغنى عن البرهان.

و يؤيده بل يدلّ عليه الاستقراء في مظاهره، فالتقبض هو الاستيلاء و السلطنه العرفيه على الشىء و قيامها بذات المشترى في البيع و بالموقوف عليه في الوقف بعد أن كانت قائمه بذات البائع و الواقف بحيث لو لم يكن مأذونا أو مالكا لكان غاصبا من غير مدخلية مما سيه فعل الجوارح في ماهيته (٤) أو نقلا- من مكان إلى مكان آخر. فلو حصلت هذه التخليه الثانيه التي هي بمنزله الإقباض من البائع أو الواقف أو الرائش أو غيرهم مع قبولها من الطرف الآخر تحوّلت ملك السلطنه في المنقول منه إلى المنقول إليه، و قامت بذاته قيام الصفه بالموصوف و العارض بالمعروض؛ و لذا ذكروا: لو رجع الغاصب العين المغصوبه إلى المغصوب منه و وضعها بين يديه أو في داره بمشهد منه حصلت التأديه منه و برئت ذمّته؛ و ليس إلّا لوقوع السلطنه المسلوبه منه إليه بمجرد وضعه بين يديه و حصول التقبض منه لاله.

١- راجع مفتاح الكرامه ٤: ٦٩٦.

٢- جواهر الكلام ٢٣: ١٥٠.

٣- شرح خيارات اللغه، للشيخ على كاشف الغطاء ص ٦٠-٥٩ (طبعه مؤسسه النشر الإسلامى)

٤- كذا في النسخه.

### المقام الثاني: [في الإشكال على النراقي في قبض في غير المنقول]

قد ظهر ممّا ذكرنا أنّ القبض في غير المنقول في اصطلاح الفقهاء هو التخليه؛ و به صرّح كثير من المتقدمين و المتأخرين (١). بل الظاهر عدم الخلاف في ذلك بين الطائفة؛ ففي مجمع البرهان: «لا يبعد عدم النزاع في الاكتفاء بالتخليه فيما لا ينتقل» (٢)؛ بل الظاهر اتّفاقهم عليه.

و ادّعى الإجماع جماعه منهم، كالخلاف (٣) و الغنيه (٤) و كشف الرموز (٥) و التنقيح (٦) و الرياض (٧) و المفتاح (٨)؛ و هذه الإجماعات المستفيضه مع الشهره المحقّقه- بل و عدم ظهور الخلاف بين الطائفة- كافيّه في المسأله، خصوصاً مع صدق القبض عرفاً على النحو الّذى ذكرنا. و بما ذكر يظهر فساد ما ذكره المحقّق النراقي بعد نقل الإجماع على كفايه التخليه في غير المنقول منه:

«عرب مى گوید: قبضته منه و عجم مى گوید: فرا گرفت ما دامى كه در آن نوع دخلى نكرده باشد» (٩)؛ بل لا يليق أن ينسب هذا الكلام إلى من دونه.

### المقام الثالث: في قبض المنقول

و قد اختلفوا فيه على أقوال بعد اتّفاقهم في المسأله السابقه.

١- منهم: شيخ الطائفة في المبسوط ٢: ١١٧، و المحقّق في الشرائع ٢: ٢٩ و السبزواري في جامع الخلاف و الوفاق: ٢٧٤ و الفاضل في المختلف ٥: ٣٠١ و ابن قطان الحلّي في معالم الدين ١: ٣٦٦ و الشيخ الأنصاري في المكاسب المحرّمه ٦: ٢٥٢ و غيرهم المذكورين في المتن، راجع جواهر الكلام ٢٣: ١٤٨-١٤٩.

٢- مجمع الفائده و البرهان ٨: ٥١١.

٣- الخلاف ٣: ٩٨ م ١٥٩.

٤- غنيه النزوع ٢٢٩.

٥- كشف الرموز ١: ٤٧١-٤٧٠.

٦- التنقيح الرائع ٢: ٣٠٢.

٧- رياض المسائل ٨: ١٥.

٨- مفتاح الكرامه ٤: ٦٩٧.

٩- هذا عبارته المولى أحمد بن محمّد مهدي المعروف بالفاضل النراقي المتوفى ١٢٤٥ كما نقل العلامة الفقيه السيّد محمّد باقر حجه الاسلام الشفتى في رسالته في الوقف / ص ١٠٣.

أحدها: أنه يكفي [فيه (١)] التخليه كما في غير المنقول؛ اختارها في الشرائع (٢) و النافع (٣) و نفى عنه البأس في الدروس في الجملة (٤)؛ و اختارها بعض الفقهاء ممن قارب عصرنا، قال (٥):

«و لا- ريب في حصولها في المنقول بالاستيلاء على العين استيلاءً يستطيع به النقل و الأخذ و غيرهما من القبض بطرح العين بين يدي المنقول إليه على وجه يتمكن من الفعل كيف شاء- نقلاً أو أخذاً و نحوهما-، إذ ليست أمواله التي بيده و يصدق عليها أنها مقبوضه له و تحت قبضته و في يده إلا كذلك من غير حاجه إلى المماسه و التصرف الحسين».

قال: «و ليس ذا كالتخليه المزبوره في غير المنقول، إذ من الواضح الفرق بين تحقق السلطنتين عرفاً في ذلك»؛ انتهى.

و كلامه في غايه الجوده إلا فقره الأخيره، لأن من المعلوم أن المراد بالتخليه عندهم ليس إلا هذا المعنى، فإن المراد بها كما يظهر منهم كون الشيء محلياً بينه و بينه بحيث لا يمنعه مانع عن التصرف، كتصرف الملاك في أملاكهم.

و من يفسره برفع المنافيات للمنقول إليه مع رفع اليد- كما صدر منه قبل ذلك- فالظاهر أنه يريد بالرفع المذكور الارتفاع بجعله من المصدر المجهول، و إنما فهو معنى الإقباض؛ و قد مرّ أنه غير القبض المراد في المقام. و لا- يخفى أنه بعينه هو ما ذكره و ادعى أنه غير التخليه المزبوره.

منها (٤): أنه النقل من حيز إلى حيز في الحيوان، و منه العبد؛ و الكيل و الوزن فيما يكال أو

١- زياده يقتضيها السياق.

٢- شرايع الإسلام ٢: ٢٣.

٣- المختصر النافع: ١٢٤.

٤- الدروس الشرعيه ٣: ٢١٣. (طبعه مؤسسه النشر الإسلامى)

٥- و هو العلامة الفقيه الشيخ محمد حسن النجفى صاحب الجواهر، راجع جواهر الكلام ٢٣: ١٥١.

٦- هذا هو ثانى الموارد حسب تجزئه المؤلف.

يوزن؛ و تناول و الأخذ باليد في غيرهما من المنقولات؛ اختارها العلامه في التحرير (١)، و يقرب منه ما في المبسوط (٢) و تبعه ابن البراج (٣) و ابن حمزه. (٤)

و ثالثها: ذلك مع كفايه النقل عن الأخذ باليد فيما اعتبر فيه و كفايه كلّ منهما عن الكيل و الوزن فيما اعتبرا فيه؛ اختاره العلامه في المختلف، فإنه خيّر في المنقول من الأخذ باليد و النقل، و في المكيل و الموزون يعني ذلك و الكيل و الوزن (٥) و (٦)؛ و لم يذكر لخصوص الحيوان شيئا؛ فالظاهر أنه أدخله في المنقول الذي لا يعتبر بالكيل و الوزن.

و رابعها: أنه النقل في المنقول مطلقا: اختارها أبو المكارم ابن زهره مدّعيًا عليه إجماع الإماميه (٧)، و تبعه الشهيدان في اللمعه (٨) و الروضه (٩).

خامسها: أنه النقل في الحيوان و في المعبر كيله أو وزنه أو عدّه أو نقله، و في الثوب وضعه في اليد؛ اختاره في الدروس (١٠).

و سادسها: التوقّف بين الأقوال لو كان التوقّف اجتهاديا منشأ الاختلاف اختلافهم في المعنى العرفي، فكلّ واحد منهم يفسّره بما يفهم من المعنى العرفي؛ «و ليلي لا تقرّ لهم بذاكا» (١١).

و أما الحكم بالكيل و الوزن لروايه معاويه بن وهب في الصحيح - أي: صحّي (١٢) أو

١- تحرير الأحكام ٢: ٣٣٤ م ٣٢٦٣.

٢- المبسوط ٢: ١٢٠.

٣- المهذب ١: ٣٨٦-٣٨٥.

٤- الوسيله ٢٥٢.

٥- مختلف الشيعه ٥: ٣٠١ م ٢٧٨.

٦- كذا في النسخه.

٧- غنيه النزوع ٢٢٩.

٨- اللمعه الدمشقيه ١١١.

٩- الروضه البهيه ٣: ٥٢٢.

١٠- الدروس الشرعيّه ٣: ٢١٣.

١١- مصراع الأخير لبيت عجزه هكذا: «و كلّ يدعى وصلا بليلى...»

١٢- قال المؤلف في الفائده الثالثه من فوائده: [...] و إن كان الأقوى على ما حقّق في محلّه هو حجّيه سائر المراتب الفاقده بعد الصون عن القطع و الإرسال و الإضمار في الجمله من الصحيح عند المشهور و الصحّي مشدّدا و مخفّفا و الحسن و القوى و الموثق و المعبر [...] و الظاهر أنّ المراد بالصحّي - مشدّدا و مخفّفا - هو الصحيح عندى يعني عند المؤلف - قدّس سرّه - و جدير بالذكر أنّ للمؤلف المحقّق رساله صغيره في مباحث شتى الرجاليه و الفقهيّه و ... سماها بالفوائد «مخطوطه» ستطبع في هذه



١- أول من وضع هذا الاصطلاح فيما نعلم هو الشيخ حسن صاحب المعالم فى منتقى الجمان؛ و لمزيد التوضيح انظر: التنبيه الثالث من رساله المحقق أبى المعالى الكلباسى فى تزكيه الرواه من أهل الرجال، و إليك نصّه: [التنبيه] الثالث أنّ ما تقدّم من المنتقى من الاصطلاح ب «الصحّى» فى قبال «الصحر» - بفتح الصاد و تخفيف الياء - هو من باب الرمز و الإشاره، و المقصود به الصحيح عندى. كما أنّ «الصحر» من باب الرمز و الإشاره، و المقصود به الصحيح عند المشهور. و كما أنّه جعل صوره النون من باب الرمز و الإشاره إلى الحسن. و ربّما جعل السيّد السند النجفى «الصحى» إشاره إلى صحى و «الصحر» إشاره إلى الصحيح عند المشهور. و لا دليل عليه بل هو بعيد. و اصطلح السيّد الداماد «الصحّى» - بكسر الصاد و تشديد الحاء - فيما كان بعض رجال سنده بعض أصحاب الإجماع مع خروج ذلك البعض أو بعض من تقدّم عليه عن رجال الصحّة. و المقصود به المنسوب إلى الصحّة باعتبار دعوى الإجماع على الصحّة. فالغرض النسبه إلى الصحّة المستفاده من نقل الإجماع و لو فى الطبقة الأولى من الطبقات الثلاث المأخوذ فيها الإجماع على التصديق، و ليس الغرض النسبه إلى الصحّة المذكوره فى ضمن التصحيح المأخوذ فى دعوى الإجماع فى الطبقتين الأخيرتين. فلا بأس بتعميم التسميه و الاصطلاح، و إلّا فلو كان المقصود النسبه إلى الصحّة المذكوره فى ضمن التصحيح، فلا تتمّ التسميه و الاصطلاح إلّا فى الطبقتين الأخيرتين. و قد اشتبه الحال على السيّد الداماد، فأورد بأنّ ما يقال: «الصحى» و يراد به النسبه إلى المتكلم على معنى الصحيح عندى، و لا يستقيم على قواعد العربيه؛ إذ لا تسقط تاء الصحّة إلّا عند الياء المشدّده التى هى للنسبه إليها، و أمّا الياء المخفّفه التى هى للنسبه إلى المتكلم فلا يصحّ معها إسقاط تاء الكلمه أصلا، كسلامتى و صنعتى و صحبتى مثلا. و يندفع الإيراد: بما يظهر ممّا سمعت من أنّ «الصحى» فى كلام صاحب المنتقى - بفتح الصاد - و هو من باب الرمز و الإشاره، كما يرشد إليه الرمز فى قبال «الصحر» و كذا فى صوره النون كما سمعت، و المقصود بذلك الصحيح عندى، قبال «الصحر» المقصود به الصحيح عند المشهور من باب الرمز و الإشاره كما مرّ، فليس «الصحى» فى كلام صاحب المنتقى - بكسر الصاد و تخفيف الياء - بمعنى الصحّة إلى المتكلم - كما زعمه السيّد الداماد - حتّى يرد ما أورد. الرسائل الرجاليه ١: ٤٧٢ - ٤٧١.

قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجال يبيع البع قبل أن يقبضه، فقال: ما لم يكن كيل أو وزن فلا يبعه حتى يكيه أو يزنه إلا أن يوليه الذي قام عليه

(١). وجه الاستدلال أن المطابقه بين السؤال و الجواب يقتضى كون القبض فيما ذكر الكيل، مع أنه لا يعتبر بغيره مع كفايه فهم جم غفير من القدماء و المتأخرين، و هو كاف فى خبر الضعيف لو كان؛

و مع ذلك التمسك به فى غاية الإشكال لورود مناقشات عديده توجب صرف الظهور أو الإجمال؛ و لقد اختار كذا فى النسخه فى المسالك (٢) حيث قال: «التحقيق هنا أن الخبر الصحيح دل على النهى عن بيع المكيل و الموزون قبل اعتباره بهما، لا على أن القبض لا يتحقق إلا بهما؛ و كون السؤال فيه وقع عن البيع [قبل القبض لا ينافى ذلك، لأن الاعتبار بهما قبض و زياده]- ... إلى آخره». و مجرد تمسك جماعه لا يوجب الظن بالقريته مع تصريح بعضهم بالخلاف، و تأمل جماعه منهم.

و بالجمله لا يجوز الاستدلال بالخبر المزبور على كون القبض هو الكيل و الوزن، بل الحق أن القبض فى غير المنقول هو التخليه بالمعنى المتقدم، و فى المنقول أيضا هو الاستيلاء الخاص من غير حاجه إلى تحقق فعل فى القابض؛ و إن النقل و الإمساك باليد و المماسه فرد من أفراد.

١- التهذيب ٧: ٣٥: ١٤٦.

٢- مسالك الأفهام ٣: ٢٤٣.



و لا حاجة إلى مستند ساير الأقوال و بيان ضعفه بعد وضوح الأمر، بحمد الله - سبحانه -

### المقام الرابع: لا فرق في القبض في غير المنقول بين البيع و الرهن و الوقف و غيرها.

قال في التنقيح: «القبض شرط في الوقف إجماعاً. و صفته كما في البيع إما التخليه - ... إلى آخره». (١)

و في الشرائع: «يصح وقف المشاع و قبضه كقبض البيع» (٢).

و مثله في القواعد (٣) و التحرير (٤)، و هو المصرح به في كلمات كثير منهم. و ممن صرح به صاحب الرياض في شرحه؛ قال في شرح الصغير: «و القبض هنا و في كل موضع يعتبر فيه هو التخليه بينه و بين العين و مستحقها بعد رفع اليد عنها فيما لا ينقل» (٥)؛ و قال في كبيره:

«و قد اختلف فيه الأصحاب بعد اتفاقهم على أنه هو التخليه بينه و بينه بعد رفع اليد عنه فيما لا ينقل خاصه» (٦)؛

و إطلاقات الأدله بعد الإجماعات.

### المقام الخامس: هل يتوقف القبض على إذن الواقف

فلو قبض الموقوف عليه الموقوف من غير إذن الواقف لم يعتبر قبضه؟ أو لا-؟ بل يكفي مجرد القبض مطلقاً و لو لم يأذن به الواقف بل و لو منعه؟

١- التنقيح الرائع ٢: ٣٠٢.

٢- شرايع الاسلام ٢: ١٦٧.

٣- قواعد الأحكام ٢: ٣٩٤.

٤- تحرير الأحكام ٣: ٣١٣ م ٤٦٩٣.

٥- شرح الصغير ٢: ٥٧.

٦- رياض المسائل ٨: ٣٥٦.

يظهر الأول من الدروس (١) و التنقيح (٢) و الروضه (٣) و الرياض (٤)، بل كل من أطلق توقفه على الإقباض ممن صرح بتوقفه على القبض و من لم يصرح به. و صرح في الكفايه بأنه ذهب إليه غير واحد من أصحابنا (٥)؛ و صرح في التذكرة بأن الإقباض شرط عندنا (٦)، الظاهر في الإذن بدعوى إجماع الإماميه.

و لعلّ الظاهر من الروايات خصوصا خبر الناحيه (٧)، لكن لا- يحتاج إلى لفظ خاص، بل لا يحتاج إلى اللفظ أصلا، بل يكفي كل ما دلّ على الأول قولاً أو فعلاً- كما صرح به الشهيد في المسالك (٨)-

و الأقوى هو الاشتراط، للإجماع المعتضده بالشهره العظيمه؛ و خبر الناحيه المروى في كمال الدين: «فكلما لم يسلم فصاحبه بالخيار، و كلما سلم فلا خيار لصاحبه» (٩)؛ فإن مقتضاه فيما إذا لم يحصل تسليم الواقف الموقوف للموقوف عليه ثبوت الخيار له، سواء حصل الوقف و التسليم للموقوف عليه أم لا، فلو كان القبض بغير الإذن كافيه في لزوم الوقف لزم صرف الروايه عن ظاهرها بغير دليل.

و المناقشه فيه بضعف السند مدفوعه بالشهره الاستناديه مع حصول الظن بصدوره من وجوه عديده حتى مع قطع النظر عن الشهره؛ و لا يعارضه صحيحه محمد بن مسلم (١٠)

١- الدروس الشرعيه ٢: ٢٦٧.

٢- التنقيح الرائع ٢: ٣٠٢.

٣- الروضه البهيه ٣: ١٧١.

٤- رياض المسائل ٩: ٢٨٤

٥- كفايه الفقه ٢: ٩.

٦- تذكره الفقهاء ٢: ٤٢١ و فيها [...] و لا يصح وقف ما لا يمكن إقباضه كالعبد الآبق و الجمل الشارد لتعدّر التسليم، و هو شرط في الوقف عندنا].

٧- إكمال الدين: ٥٢٠ ح ٤٩، الاحتجاج: ٤٧٩- وسائل الشيعه ١٩: ١٨١ ح ٨.

٨- مسالك الأفهام ٣: ٢٤١

٩- إكمال الدين: ٥٢٠ ح ٤٩، الاحتجاج: ٤٧٩- وسائل الشيعه ١٩: ١٨١ ح ٨.

١٠- الكافي ٧: ٣١ ح ٧.

عبيد بن زراره (١)، لإمكان استظهار ذلك منهما أيضا.

و اكتفا بعضهم بالقبض لا ينافى الإذن، بل الإقباض أيضا.

### المقام السادس: هل يكتفى باللفظ الصريح مع عدم وجود التخليه التامه؟

و ملاكها أيضا به، بل المقطوع عدمها و عدم ملازمتها- كما صرّح به الشهيد في المسالك (٢)-؛ لأنّ المعيار هو القبض أو التسليم، و من المعلوم عدم حصولهما بمجرد الإذن.

و الظاهر عدم وجود مخالف في المسأله أصلا، فظاهر النصوص و الإجماعات كافيه في المسأله.

### المقام السابع: لو أمر الواقف الموقوف عليه بالقبض و لم يقبض حتى مات الواقف

هل يكتفى به عن القبض؟ أم لا؟.

و هذه هي المسأله التي اختلفت فيها (٣) كلمه المعاصرين و لم يأتوا ببرهان مبين، و لم يميّزوا بين الغثّ و السمين.

و من المعلوم أنّ هذه المسأله يرجع إلى المسأله السابقه، لأنّ الأمر في مقام الحظر أو توهمه لا يفيد إلّا الإذن و الإباحه، و بعد كونه مأذونا لا يكفي كذا في النسخه بمجردّه في تحقّق القبض و وجود ما هو شرط في صحّه الوقف بإجماع الإماميه؛ و لا بأس بالإشاره إلى بعض نصوص المسأله.

منها:

صحيحه محمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال في الرجل يتصدّق على ولده

١- التهذيب ٩: ١٣٧ ح ٥٧٧.

٢- مسالك الأفهام ٣: ٢٣٩.

٣- راجع جواهر الكلام ٢٨: ١٠-١١.

و قد أدركوا، قال: إذا لم يقبضوا حتى يموت فهو ميراث، فإن تصدق على من لم يدرك من ولده فهو جائز، لأن والده هو الذى يلي أمره

(١). و

صحيحه جميل بن دراج قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل يتصدق على بعض ولده بصدقه و هم صغار، أله أن يرجع فيها؟ قال: لا، الصدقه لله - تعالى -».

(٢) و ليس الخبر من الحسان، لوجود إبراهيم بن هاشم لما حققنا فى بحوثنا الرجاليه من كونه من الثقات؛ و يكفى فى ذلك دعوى السيد الأجل ابن طاوس فى فلاح السائل الإجماع على وثاقته (٣).

و المناقشه بكون الصدقه غير الوقف مدفوعه بفهم الأصحاب ذلك منها؛ و هو كاف فى المسأله.

و الثالثه:

عن صفوان بن يحيى عن أبى الحسن عليه السلام قال: «سألته عن الرجل يقف الضيعه ثم يبدو له أن يحدث فى ذلك شيئاً؟ فقال: إن كان وقفها لولده و لغيرهم ثم جعل لها قتيماً لم يكن له أن يرجع فيها؛ و إن كانوا صغاراً و قد شرط ولايتها له حتى بلغوا فيحوزها لهم لم يكن له أن يرجع فيها؛ و إن كانوا كباراً و لم يسلمها إليهم و لم يخاصموا حتى يحوزها عنه فله أن يرجع فيها، لأنهم لا يحوزونها عنه و قد بلغوا»

(٤). و منها: ما رواه الشيخ

عن عبيد بن زراره عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال فى رجل تصدق على ولد له قد أدركوا، قال: «إذا لم يقبضوا حتى يموت فهو ميراث، فإن تصدق على من لم يدرك من ولده فهو جائز، لأن الوالد هو الذى يلي أمره»

؛ و قال:

«لا يرجع فى الصدقه إذا

- 
- ١- الكافي ٧: ٣١ ح ٧- وسائل الشيعه ١٩: ١٧٨، باب ٤، كتاب الوقوف و الصدقات، ح ١.
  - ٢- الكافي ٧: ٣١ ح ٥- وسائل الشيعه ١٩: ١٧٩، باب ٤ كتاب الوقوف و الصدقات، ح ٢.
  - ٣- فلاح السائل: ٢٨٤ (طبع مكتب الإعلام الإسلامى).
  - ٤- الكافي ٧: ٣٧ ح ٣٦- وسائل الشيعه ١٩: ١٨٠ ح ٤، باب ٤، كتاب الوقوف و الصدقات.

تصدق بها (ابتغاء وجه الله)».

(١) و خبر الناحية: و هو ما رواه

الصدوق فى الإكمال بسنده إلى محمّد بن جعفر الأسدى فيما ورد عليه من جواب مسائله عن محمّد بن عثمان العمرى - رحمه الله عليه - عن صاحب الزمان عليه السلام: «و أمّا ما سألت عنه من الوقف على ناحيتنا و ما يجعل لنا ثمّ يحتاج إليه صاحبه فكلّ ما لم يسلم فصاحبه فيه بالخيار، و كلّ ما سلم فلا خيار فيه لصاحبه احتاج أو لم يحتج، افتقر إليه أو استغنى عنه؛

- ... إلى أن قال:-

و أمّا ما سألت عنه من أمر الرجل الذى يجعل لناحيتنا ضيعه و يسلمها من قيم يقوم فيها و يعمرها و يؤدى من دخلها خراجها و مؤنتها و يجعل ما بقى من الدخل لناحيتنا فإنّ ذلك جائز لمن جعله صاحب الضيعه قيما عليها، إنّما لا يجوز ذلك لغيره».

(٢) و أنت خير بأنّ صريح هذه الروايات المعتبره فيها كفايه مجرّد الإذن أو الأمر، بل لا بدّ من التصرف بحيث يصدق القبض و التسليم و الحيازه؛ و من المعلوم عدم صدق شىء من هذا العناوين بمجرّد الأمر، و هذا الأمر لا يخفى على عاقل فضلا عن العالم.

بل يمكن التأمّل فى كفايه التخليه فى مثل المقام لعدم صدق هذه العناوين إلّا بالاستيلاء الخاصّ و الدخول و الخروج لو لا الإجماعات المنقوله و عدم ظهور الخلاف بين الطائفة. نعم! يظهر من الشافعى (٣) كفايه القبض بمجرّد الإذن مع مضى زمان يمكن فيه القبض - كما نسبه إليه بعض الأجله (٤) -، مع أنّ كلامه فى الهبه و لا ملازمه بينها و بين الوقف إلّا بنحو من القياس؛ إلّا أن يدعى الإجماع على عدم الفرق.

١- التهذيب ٩: ١٣٧ ح ٥٧٧، الاستبصار ٤: ١٠٢ ح ٣٩٠، وسائل الشيعة ١٩: ١٨٠ ح ٥.

٢- إكمال الدين ٥٢٠ ح ٤٩- وسائل الشيعة ١٩: ١٨١ ح ٨.

٣- نقله العلّامة الحلّى فى التذكرة، راجع تذكرة الفقهاء ٢: ٤١٦.

٤- و هو صاحب الجواهر، راجع جواهر الكلام ٢٥: ١١٢.

### المقام الثامن: قد ظهر ممّا ذكرنا أنّه لو أمر بالقبض مع التخليه التامّه

يصحّ الوقف ولا يصحّ الرجوع فيه، ولعلّ نظر بعض من حكم بالصّحّه إلى هذه الصوره.

### المقام التاسع: لا يشترط الفورّيّه فى القبض

وفاقا للتحرير (١) و التذكره (٢) و الإيضاح (٣) و الدروس (٤) و جامع المقاصد (٥) و التنقيح (٦) و المسالك (٧) و الروضه (٨)؛ و [فى] الكفايه: «و الأقوى عدم اشتراط الفورّيّه للعقد (٩)»، و هو صريح الرياض (١٠). فلو وقع بعد العقد بمدّه طويله صحّ الوقف و لزم.

و الدليل عليه بعد ظهور الاتّفاق و الإجماع- الظاهر من كلام جماعه- خبر عبيد بن زراره المتقدّم كذا فى النسخه إليه الإشاره حيث علّق فيه البطلان بعدم القبض إلى أن يموت الواقف، فإنّ ظاهره كفايه القبض متى حصل.

و يدلّ عليه صحيحه محمّد بن مسلم، لوضوح أنّ المستفاد منه أنّه إذا تحقّق القبض قبل موت الوالد يكون لازما و لو تأخّر القبض من العقد بكثير؛ و هو المستفاد من صحيحه صفوان، لقوله عليه السّلام فيها:

«و أن كانوا كبارا و لم يسلمها إليهم و لم يخاصموا حتّى يحوزها عنه فله أن يرجع فيها، لأنم لا يحوزونها عنه و قد بلغوا»

(١١).

١- تمسك المؤلف- قدس سرّه- بإطلاق كلام العلامه فى تحرير الأحكام ٣: ٢٩٢ م ٤٦٥٠.

٢- تذكره الفقهاء ٢: ٤٢٣.

٣- إيضاح الفوائد ٢: ٣٨١.

٤- الدروس الشرعيه ٢: ٢٦٧.

٥- جامع المقاصد ٩: ٢٣.

٦- التنقيح الرائع ٢: ٣٠٢.

٧- مسالك الافهام ٥: ٣٦٠.

٨- الروضه البهيه ٣: ١٦٧-١٦٦.

٩- كفايه الفقه ٢: ٩.

١٠- رياض المسائل ١٠: ١٠٠.

١١- التهذيب ٩: ١٣٧ ح ٥٧٧.

و يستفاد المقصود من موضعين منه: أحدهما: التعليل، إذ الظاهر منه كفايه التجويز - أي:

أخذ الموقوف عن الواقف مطلقا - سوء تخلل القبض أم لم يتخلل؛ والثاني: قوله عليه السلام:

«لم يسلّمها إليهم»

، و يعلم وجهه ممّا ذكر مع كفايه المعمومات و عدم الرفع.

### المقام العاشر: ينبغى أن يعلم أن القبض المعتبر شرعا في الوقف إنما هو بالنسبة إلى البطن الأول،

بغير خلاف - كما في الحدائق (١) و الرياض (٢) و غيرهما -؛ بل ظاهر الإجماع عليه، فيسقط اعتبار ذلك في بقية البطون لأنهم يبلغون الملك عن البطن الأول و قد تحقّق أوّلا و لزم بالقبض.

و هذا هو مقتضى الأخبار المتقدّم مع كفايه العمومات.

### المقام الحادى عشر: إذا كان البطن الأول متعدّدا

كما إذا وقف على أولاده، أو على عشيرته، أو على علماء العصر - فهل يشترط قبض الجميع؟ أو يكفى قبض البعض فى الصّحّه؟ أو يتبعّض الوقف؟

فمن قبض صحّ بالنسبه إليه و من لم يقبض فسد بالنسبه إليه؟، وجوه، و الأقوى هو الصّحّه مطلقا للعمومات و مفهوم الشرط فى قول الصادق عليه السّلام فى خبرى محمّد بن مسلم و عبيد بن زراره، و مفهوم الشرط و التعليل فى خبر صفوان؛ فلا داعى للتمسك ببعض الوجوه الاستحسانيه.

قيل: إنّه لو توقّف على ذلك لزم تعطيل الوقف و تخصيصه حتّى يبتنى صحّته بقبض

١- الحدائق الناضره ٢٣: ١٤٩.

٢- رياض المسائل ١٠: ١٠٠.

الجميع، أو فساده بعدم قبض بعضهم؛ إلى غير ذلك. (١)

### المقام الثانى عشر [و الثالث عشر]: الظاهر أنه لا خلاف و لا إشكال فى أن قبض الولى لما هو ولى عليه كقبضه

و إن كان الواقف وليا، كما لو وقف على أولاده الضعفاء؛ بلا خلاف أجده- كما اعترف به جماعه-، (٢) بل الظاهر هو الوفاق من غير فرق بين الأب و الجدّ.

و ممّا يدلّ عليه خبر عبيد بن زراره بملاحظه ذيله:

«لأنّ الوالد هو الذى يلى أمره»

(٣)؛ و خبر على بن جعفر المروى فى قرب الإسناد:

«إذا كان أب تصدّق على ولده الصغير فإنّها جائزه لأنّه يقبض لولده إذا كان صغيرا»

(٤). و مناقشه العلّامة الطباطبائى فى حاشيه المصابيح (٥) فى سند هذا الكتاب مدفوعه بالشهره؛ و كذا المناقشه فى الدلاله بكون الصدقه غير الوقف.

و هل يجب بعد ذلك القبض على المولى عليه بمعنى قصده؟ أم لا؟

قال فى المسالك: «لما كان المعتبر فى القبض رفع اليد- أى: يد الواقف- و وضع يد الموقوف عليه و كانت يد الولى بمنزله يد المولى عليه كان وقف الأب و الجدّ و غيره- ممّن له الولاية على غير الكامل لما فى يده- على المولى عليه متحقّقا بالإيجاب و القبول، لأنّ القبض حاصل قبل الوقف، فيستصحب و ينصرف إلى المولى عليه بعده؛ لما ذكرناه. و الظاهر عدم الفرق بين قصده بعد ذلك القبض عن المولى عليه للوقف و عدمه، لتحقّق القبض الذى

١- أقول: يمكن التمسك بالمعتبره القطعيه أيضا على الصّحّه كما هو ظاهر (مؤلف عفى عنه).

٢- كما فى الجواهر ٢٨: ٦٥ و انظر: الحدائق الناضره ٢٢: ١٤٦.

٣- التهذيب ٩: ١٣٧ ح ٥٧٧.

٤- قرب الإسناد: ١١٩.

٥- مصابيح الأحكام للسيد محمّد مهدي بحر العلوم، «مخطوط».



لم يدلّ الدليل على أزيد من تحقّقه» (١)؛ انتهى.

قلت: لا ينبغي التأمل في ظهور دليبه في اعتبار كون القبض على أنّه وقف، فلذا قالوا: أنّه لا يجزى القبض بعد الوقف مع الذهول والغفلة عنه، أو كان على وجه العاريه أو الوديعة أو نحو ذلك ممّا هو ليس قبضا للوقف من حيث إنّه وقف.

و تحقيق المقام: أنّه مع فرض شرطيته مطلقا لا تنقل بدون القصد ضروره عدم امتياز أهل الفعل المشترك، فضلا عن الاشتراك التي كان الاحتياج بغيره.

نعم، لو قيل بعدم الدليل على الشرطيّه عموما أو تخصيصه بالنصوص المزبوره بدعوى أنّ المراد كفايه قصد الوليّ بأيّ وجه اتفق (٢) لأنّه إذا كان هو الّذى يقبض عنه فكيف يعتبر القبض في وقفه، إذ لا- يتصوّر أن يقبض نفسه الحد (٣) ذلك؛ لكنّه مناف لظاهر كلماتهم بل صريحهم من عموم الاشتراط؛ قال في الجواهر: «اللهمّ إلّا أن يراد من نحو العبارة صيروره قبضه قبضا عنهم شرعا؛ لكنّه خلاف ظاهر الأدلّه، خصوصا صحيحه صفوان الظاهر في اعتبار الحيازه لهم المتوقّف على التّيه (٤)».

و من الغريب ما في كشف الغطاء من الحكم بالجواز حتّى مع تّيه الخلاف، قال: «و لو نوى الخلاف فالأقوى الجواز» (٥).

و من ذلك يظهر ضعف ما في التذكرة و المسالك و الرياض (٦) من أنّه إذا كان الموقوف تحت يد الموقوف عليه البالغ بوديعة أو عاريه أو إجاره أو نحوها ليكفي هذا القبض و لا يتوقّف صحّه الوقف على قبض آخر غيره؛ قال في المسالك: «لوجود المقتضى للصّحّه

١- مسالك الإفهام ٥: ٣٦٠.

٢- أقول: الأقوى ابتناء البحث على كون القبض في الأفعال الخارجيّة أو المرتبطه بالأمر القلبيّه (مؤلف عفى عنه).

٣- كذا في النسخه.

٤- جواهر الكلام ٢٨: ٦٦.

٥- كشف الغطاء ٤: ٢٥١.

٦- رياض المسائل ١٠: ١٠٢.

و هو القبض، فإنّ استدامته كابتدائه إن لم يكن أقوى؛ و لا دليل على كونه واقعا مبتدأ بعد الوقف»؛ (١) و علّله في التذكرة ب: «أنّ حقيقه القبض موجوده (٢)»؛ و هذا هو الفرع الثالث عشر.

### المقام الرابع عشر: إذا كان الموقوف قبل (كذا في النسخه) واقعا في يد الموقوف عليه بالغصب

كالمال المغصوب أو المقبوض بالعقد الفاسد فهل يكون حكمه حكم القبض المأذون فيه؟ أو لا؟

صرح في التذكرة بالأول بالأول معلّلاً ب: «أنّ حقيقه القبض موجوده (٣)»؛ و اختار الثاني في الرياض (٤)؛ و تنظر في المسالك، قال: «و لو كان القبض واقعا بغير إذن المالك كالمقبوض بالغصب و الشراء بالعقد الفاسد ففي الاكتفاء به نظر من صدقه في الجملة - كما ذكر -؛ و النهى عنه غير قاذح هنا، لأنّه ليس بعباده» إلى أن قال: «و من أنّ القبض ركن من أركان العقد» (٥) إلى آخره (٦). و صار في الرياض إلى الثاني؛ و لعلّه الأقوى، للأصل و كون المطلقات مهملة من حيث الكيفيّة، مضافا إلى أنّ القبض بعد كونه جزء السبب و متمم العقد صحّه أو لزوما يعتبر فيه ما يعتبر في باقى أجزاء السبب من الرخاء و الاختيار. و قد نقل بعض مشايخنا (٧) عن العلّامة الوحيد الأنصارى: «أنّ كون المستفاد من الأدلّه اعتبار القبض فيما هو يعتبر في صحّه العقد أو لزومه، اعتبار يؤكّد كذا في النسخه الإيجاب و القبول اللفظى بالإيجاب

١- مسالك الأفهام ٥: ٣٦٠.

٢- تذكرة الفقهاء ٢: ٤٣٢.

٣- راجع: نفس المصدر.

٤- رياض المسائل ١٠: ١٠٢.

٥- مسالك الأفهام ٥: ٣٦١.

٦- و فيه تأمل عندى فإنّهما و حاصلان عن الحاجه إليهما كما هو ظاهر (مؤلف عفى عنه).

٧- و من المحتمل أنّه هو العلّامة الفقيه الشيخ محمّد باقر النجفى الأصفهاني المتوفى عام ١٣٠١ هـ، و هو من تلاميذ شيخنا الأعظم الأنصارى «قدّس سرّهما»، و هو أيضا من أساتيد المصنّف الفقيه.

و المقبول الفعلى». فالسبب عنده فى الرهن و الوقف ممّا كان القبض معتبرا فى صحّته أو لزومه مرّكب من الإيجاب و القبول اللفظى و النقلى، تأكيدا للعقد اللفظى بالمعاطات الفعلية.

و بالجمله لا بدّ من كون قبض الموقوف عليه إقباضا عن الواقف من غير فرق بين قبض الحادث و المستدام، إلّا أنّه فى المستدام لا يحتاج إلى زمان يمكن فيه تجديد القبض - كما صرّح به فى التذكرة (١)-، بخلافه فى المبتدأ.

#### المقام الخامس عشر: فى اشتراط مضيّ الزمان فى القبض الحادث.

فاعلم أنّه لا- تأمّل فى أنّ الإذن فى القبض يستدعى تحصيله، و من ضروريّاته مضيّ زمان يمكن فيه تحصيله، فهو دالّ على القبض الفعلى بالمطابقه و على الزمانى بالالتزام.

و لما لزم من القبض الفعلى تحصيل الحاصل أو اجتماع الأمرين المحالان فحمل اللفظ على المعنى الالتزامى لتعدّر المطابقه، فلا يكفى الأوّل مع عدم مضيّ زمان يكفى فيه القبض فضلا عن الإذن؛ وجوه- كما عرفت فى المقام الخامس-.

#### المقام السادس عشر: لو كان الموقوف منقولا أو غير منقول غائبا غيبه لا يصدق معها القبض

لو خلّى بينه و بينه، فلا- يكفى فيه الإذن و مضيّ الزمان أيضا حتّى يحضر الموقوف عليه أو وكيله و يقبضه بما يصدق معه من تخليه أو نقل؛ فلو وقف ما هو غائب عن البلد غيبه لا- يصدق معها القبض لا يصير وقفا صحيحا أو لازما- على الخلاف فى المسألة-؛ و الإذن ليس سببا لحصوله، بل عرفت ذلك فى الحاضر أيضا غالبا.

### المقام السابع عشر: قد عرفت كفايه قبض الأب عن أولاده الصغار،

و هو مورد الروايات الواردة في الباب (١). إلما أنّ الظاهر عدم الفرق بينه وبين الجدّ للأب، بل وبين وصيّها و الحاكم المطاع أيضا. ولا يضرّ اختصاص الأخبار بالأب لأنها إنّما أخرجت مورد التخصيص لا الاختصاص - كما صرّح به في الحدائق (٢)-، إذ نقله مشتركة (كذا في النسخة) بين الجميع.

و لا وجه لردّ بعض الأعظم (٣) نظرا إلى ضعف يده و ولايته بالنسبة إلى غيره.

قال في المسالك - و لقد أجاد فيما قال! -: «و لا وجه للتردد، فإنّ أصل الولاية كاف في ذلك؛ و المعتبر هو تحقّق كونه تحت يد الواقف مضافا إلى ولايته على الموقوف عليه، فيكون يده كيده؛ و لا يظهر لضعف اليد و قوّتها أثر في ذلك» (٤)؛ انتهى كلامه.

قلت: لا إشكال في المسألة بعد ثبوت الولاية كما لا إشكال في كفايه قبضه عنهم في الوقف من الحبس و الهبة و غيرهما؛ و من أقوى طرق تنقيح المسألة ملاحظه الأشباه و النظائر.

### المقام الثامن عشر: [وقف العين المستأجره]

صرّح في التحرير: «أنّه لا يجوز وقف الدار المستأجره و لا الموصى بخدمته» (٥).

و قال في القواعد: «و لا المستأجر و لا الموصى بخدمته» (٦).

١- راجع وسائل الشيعه ١٩: ١٧٨، باب ٤، كتاب الوقوف و الصدقات. (طبعه مؤسسه آل البيت)

٢- الحدائق الناضره ٢٢: ١٤٧.

٣- منهم المحقّق الحلّي في الشرائع و العلّامه الحلّي في التحرير راجع شرايع الإسلام ٢: ١٧١ و تحرير الأحكام ٣: ٢٩٢ - ٢٩١ م ٤٦٥٠.

٤- مسالك الأفهام ٥: ٣٦٠.

٥- تحرير الأحكام ٣: ٣١٣ م ٤٦٩٧.

٦- قواعد الأحكام ٢: ٣٩٣.

و قال بعض شراح عبارته المصنّف (١): «هنا تحتّم أن يريد بها عدم صحّته وقفه من المالك؛ لكنّه يشكّل بأنّه لا يقع فاسدا. غايه ما في الباب أنّه لا يتمّ إلّا بالقبض. و يحتمل أن يريد بها عدم صحّته الوقف من المستأجر، لأنّه ليس بمالك العين فلا يملك نقلها و لا حبسها و المنافع لا يتصوّر فيها مع الوقف»؛ انتهى.

فحمل عبارته على المعنى الأوّل- بل دعوى صراحتها كما عن النراقى - (٢) في غايه الغرابه.

قال في التذكرة: «و لو آجر أرضه ثمّ وقفها فعند الشافعيّه يصحّ» (٣) إلى أن قال: «و أمّا عندنا فإنّ أقبضه بإذن المستأجر فلا بأس، و إلّا لم يصحّ القبض و لا لزوم الوقف (٤)»؛ انتهى.

و قال بعض الساده من أعظم الفقهاء قد قاربنا عصر جنابه (٥): «تحقّق الملك في وقف العين المؤجره يقتضى التفصيل في الملك.

فنقول: إنّ وقف العين المؤجره يتصوّر من وجوه:

منها: أن يقفها على المستأجر؛ و منها: أن يقفها على مصلحه مثلا لكن فوّض توليه الوقف إلى المستأجر؛ و منها: مثل الثاني لكن فوّض توليته إلى نفسه؛ و منها: أن يقفها على غير المستأجر و لم يجعله متوليا أيضا لكن أقبضها إليه بعد انقضاء مدّه الإجاره و منها: أن يقفها على مصلحه و فوّض أمر التوليه إلى عمرو و أقبضها إياه بعد انقضاء الإجاره؛

١- و هو المحقّق الكركي في جامع المقاصد ٩: ٥٧.

٢- كما نقل عنه السيّد محمّد باقر حجه الإسلام الشفتي «قدس سره» في رساله الوقف / ١٣٠

٣- المجموع ١٥: ٣٢٦.

٤- تذكرة الفقهاء ٢: ٤٣٢

٥- هو العلّامة الفقيه المحقّق السيّد محمّد باقر المعروف بحجّه الإسلام الشفتي المتوفّي ١٢٦٠ هـ. ق.

و منها: أن يقفها على الموقوف عليه المعين - كعمرو مثلاً - و لم يتحقق الإقباض إليه قبل الممات.

و الظاهر أن صحه الوقف و لزومه ممّا لا ينبغي الإشكال فيه في غير السادس من الأقسام الخمسه المذكوره، لوجود المقتضى و انتفاء المانع» (١)؛ إلى آخر ما ذكره - رحمه الله عليه -

و أنت خير بعدم شمول كلامه ساير الأقسام - كوقف المستأجر و الوقف على الفقراء و أمثالهما - مع عدم تماميه أكثر ما ذكره في الأقسام؛ فلا بأس بالإشاره إلى كلّ واحد منها مع التعرّض للصحة و الفساد.

فنقول: أمّا القسم الأوّل - فهو الوقف على المستأجر - فهو داخل في مسأله المأذون و المستعير و الودعي؛ و قد عرفت الإشكال في كفايه القبض السابق لعموم أدله اشتراط القبض عرفاً، بل لا بدّ من القبض الجديد.

قال رحمه الله: قوله: «لوجود المقتضى و انتفاء المانع» أمّا وجود المقتضى لظهور الحال فيه بعد الاطلاع بما بيّناه في أوائل البحث يغنى عن التكلّم في إظهاره؛ و أمّا انتفاء المانع في الأوّل فلوضوح أنّه لا مانع إلّا انتفاء الإقباض من الواقف بعد الوقف، لكنّه غير مضرّ، لأنّ شرطيه الإقباض إنّما تثبت إذا لم يكن الموقوف تحت يد الموقوف عليه الذي ينبغي تسليم الوقف إليه، لأنّه الظاهر من الأدلّه الدالّه على اعتبار القبض فيه؛ فلاحظ قوله عليه السلام في صحيحه محمد بن مسلم:

«إذا لم يقبضوا حتّى يموت فهو ميراث

(٢)»؛ و مثله مقبوله عبيد بن زراره (٣)؛ و كذا في ذيل صحيحه صفوان بن يحيى:

«و إن كانوا كباراً و لم يسلمها إليهم و لم يخاصموا حتّى

١- رساله الوقف ص ١٢١ المطبوعه بتحقيق سماحه الدكتور السيد احمد التويسر كاني من منشورات أسوه عام ١٣٧٩ هـ. ش.

٢- الكافي ٧: ٣١ ح ٧.

٣- الاستبصار ٤: ١٠٢ ح ٣٩٠.

يحوزها عنه فله أن يرجع فيها، لأنهم لا يحوزونها عنه و قد بلغوا»

(١). و مثلها الحال في روايه كمال الدين؛ و الإجماعات المنقوله؛ و كلمات الأجله؛ مضافا إلى إمكان أن يقال: إنَّ الاستفادة من التعليل في صحيحه محمّد بن مسلم و غيرها أن الإقباض إنّما هو ليدخل الموقوف تحت يد الموقوف عليه و في تصرّفه، و إذا كان حاصلًا سقط اعتبار حصوله (٢)؛ انتهى كلامه.

و قد مرّ الجواب عنه؛ فلا نطيل بالإعاده.

و الحمد لله ربّ العالمين

---

١- الكافي ٧: ٣٧ ح ٣٦.

٢- رساله الوقف (السيد الشفتي) ١٢٢-١٢١.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات



الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

[www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com)

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩